

## الوضع الاقتصادي والمالي والمصرفي

### كانون الأول 2020

كان العام 2020 بلا شك السنة الأصعب والأقسى اقتصادياً ونقدياً ومصرفياً في العقود الثلاثة الأخيرة. فقد سجّلت غالبية المؤشرات الاقتصادية تراجعاً دراماتيكياً بالمقارنة مع مستوياتها في السنوات السابقة. وعلى الصعيد النقدي، تتابعت الضغوط على العملة الوطنية بقوة، وسجّل ميزان المدفوعات عجزاً ضخماً فاق الـ10 مليارات دولار أميركي، وهبطت موجودات مصرف لبنان الخارجية بالعملة الأجنبية (السائلة والأوراق المالية) إلى 24,1 مليار دولار في نهاية العام 2020 مقابل 37,3 مليار دولار في نهاية العام الذي سبق. وعلى صعيد النشاط المصرفي، انخفض كلّ من إجمالي موجودات/مطلوبات المصارف التجارية بنسبة 13,3% وودائع القطاع الخاص بنسبة 12,4% والتسليفات الممنوحة له بنسبة 27,3%، مع كثافة السحوبات النقدية من المصارف، رغم السقوف الموضوعية، وإطفاء جزء من ديون القطاع الخاص من خلال الودائع إلى غيرها من الأسباب. على صعيد آخر، تراجعت وتيرة نمو الدين العام الإجمالي إلى 4,3% في العام 2020 مقابل ارتفاعه بنسبة 7,6% في العام 2019، وتابعت معدلات الفائدة على الودائع تراجعها الذي بدأ في كانون الأول 2019 إنفاذاً لتعميمي مصرف لبنان الوسيطيين رقم 536 و544 اللذين وضعا سقوفاً للفوائد الدائنة على الليرة والدولار في سوق بيروت.

### أولاً- الوضع الاقتصادي العام

#### الشيكات المتقاصّة

في كانون الأول 2020، بلغت القيمة الإجمالية للشيكات المتقاصّة ما يعادل 4744 مليون دولار مقابل 3926 مليون دولار في الشهر الذي سبق و6301 مليون دولار في كانون الأول 2019، وتراجعت بنسبة 5,5% في العام 2020 بالمقارنة مع العام الذي سبق. من جهة أخرى، ارتفع معدّل دورة قيمة الشيكات المتقاصّة إلى 63,0% في العام 2020 مقابل 61,1% في العام 2019، كما يتبيّن من الجدول أدناه.

جدول رقم 1- تطوّر الشيكات المتقاصّة في السنوات 2017-2020

نسبة التغير، % 2019/2020	2020	2019	2018	2017	
					<b>الشيكات بالليرة</b>
					- العدد (آلاف)
38,4-	2856	4637	4699	4592	
					- القيمة (مليار ليرة)
10,0-	30055	33385	33366	32678	
					- متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
46,2+	10523	7200	7101	7116	
					<b>الشيكات بالعملة الأجنبية</b>
					- العدد (آلاف)
43,5-	2994	5296	7183	7633	
					- القيمة (مليون دولار)
2,7-	33888	34837	44436	46578	
					- متوسط قيمة الشيك (دولار)
72,1+	11319	6578	6186	6102	
					<b>مجموع قيمة الشيكات (مليار ليرة)</b>
5,5-	81144	85902	100353	102894	
					<b>متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)</b>
60,4+	13871	8648	8446	8417	
					<b>دولة الشيكات، %</b>
					- العدد
	51,2	53,3	60,5	62,4	
					- القيمة
	63,0	61,1	66,8	68,2	

المصدر: مصرف لبنان

### حركة الاستيراد

في تشرين الأول 2020 (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت قيمة الواردات السلعية 1193 مليون دولار مقابل 955 مليون دولار في الشهر الذي سبق و1308 ملايين دولار في تشرين الأول 2019. وبذلك، تكون قيمة الواردات السلعية قد تراجعت بنسبة 45,4% في الأشهر العشرة الأولى من العام 2020 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2019، في حين تراجعت الكميات المستوردة بنسبة 34,2%.

وتوزعت الواردات السلعية في الأشهر العشرة الأولى من العام 2020 بحسب نوعها كالآتي: احتلت المنتجات المعدنية المركز الأول وشكلت حصتها 29,4% من المجموع، تلتها منتجات الصناعة الكيماوية (15,0%)، ثم الآلات والأجهزة والمعدّات الكهربائية (8,1%)، فالأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن الثمينة (7,8%)، فمنتجات المملكة النباتية (7,0%). وعلى صعيد أبرز البلدان التي استورد منها لبنان السلع في الأشهر العشرة الأولى من العام 2020، حلت الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الأولى إذ بلغت حصتها 8,6% من مجموع الواردات، لتأتي بعدها اليونان (8,0%)، فتركيا (6,5%)، ثم إيطاليا (6,4%)، فالصين (6,3%).

جدول رقم 2- الواردات السلعية في الأشهر العشرة الأولى من السنوات 2017-2020

نسبة التغير، % 2019/2020	2020	2019	2018	2017	
45,4-	9071	16612	16874	16223	الواردات السلعية (مليون دولار)

المصدر: المركز الآلي الجمركي

### حركة التصدير

في تشرين الأول 2020 (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت قيمة الصادرات السلعية 351 مليون دولار، مقابل 357 مليون دولار في الشهر الذي سبقه و292 مليون دولار في تشرين الأول 2019. وتراجعت قيمة الصادرات السلعية بنسبة 4,2% في الأشهر العشرة الأولى من العام 2020 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبقه. وتوزعت الصادرات السلعية في فترة كانون الثاني- تشرين الأول 2020 بحسب نوعها كالآتي: احتلت الأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن الثمينة المركز الأول وبلغت حصتها 41,1% من مجموع الصادرات، تلتها منتجات صناعة الأغذية (10,5%)، فالآلات والأجهزة والمعدّات الكهربائية (8,8%)، ثم منتجات الصناعة الكيماوية (8,6%)، فالمعادن العادية ومصنوعاتها (8,5%). ومن أبرز البلدان التي صدر إليها لبنان السلع في الأشهر العشرة الأولى من العام 2020، نذكر: سويسرا التي احتلت المرتبة الأولى وبلغت حصتها 32,7% من إجمالي الصادرات السلعية، تلتها الإمارات العربية المتحدة (11,7%)، ثم المملكة العربية السعودية (5,9%)، قطر (4,0%)، ثم العراق (3,6%).

جدول رقم 3- الصادرات السلعية في الأشهر العشرة الأولى من السنوات 2017-2020

نسبة التغير، % 2019/2020	2020	2019	2018	2017	
4,2-	2967	3098	2464	2364	الصادرات السلعية (مليون دولار)

المصدر: المركز الآلي الجمركي

### الحسابات الخارجية

- في تشرين الأول 2020 (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغ عجز الميزان التجاري 842 مليون دولار مقابل عجز قدره 598 مليون دولار في الشهر الذي سبق وعجز بقيمة 1016 مليون دولار في تشرين الأول 2019. وتراجع عجز الميزان التجاري إلى 6104 ملايين دولار في الأشهر العشرة الأولى من العام 2020 أي إلى حوالي 45% مما كان عليه في الفترة ذاتها من العام 2019 حيث بلغ 13514 مليون دولار.

- في كانون الأول 2020، سجّلت الموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية تراجعاً بقيمة 348 مليون دولار، مقابل تراجعها بقيمة 214 مليون دولار في الشهر الذي سبق وتراجعها بقيمة 841 مليون دولار في كانون الأول 2019. وانخفضت هذه الموجودات بقيمة 10551 مليون دولار في العام 2020 مقابل تراجعها بقيمة 5851 مليون دولار في العام 2019.

### قطاع البناء

- في كانون الأول 2020، بلغت مساحات البناء المرخص بها لدى نقابتي المهندسين في بيروت والشمال 904 آلاف متر مربع (2م) مقابل 587 ألف م<sup>2</sup> في الشهر الذي سبق و346 ألف م<sup>2</sup> في كانون الأول 2019. وانخفضت تراخيص مساحات البناء بنسبة بلغت 9,9% في العام 2020 مقارنة مع العام الذي سبق.

#### جدول رقم 4- تطوّر مساحات البناء المرخص بها في السنوات 2017-2020

نسبة التغير، % 2019/2020	2020	2019	2018	2017	مساحات البناء الإجمالية (ألف م <sup>2</sup> )
-9,9	5478	6081	9020	11730	

المصدر: نقابتا المهندسين في بيروت والشمال

- في كانون الأول 2020، ارتفعت قيمة الرسوم العقارية المستوفاة عبر مختلف أمانات السجل العقاري إلى 189,0 مليار ليرة مقابل 90,8 مليار ليرة في الشهر الذي سبق 84,5 ملياراً في كانون الأول 2019. وازدادت هذه الرسوم بنسبة ملحوظة بلغت 104,8% في العام 2020 مقارنة مع العام 2019.

- على صعيد كمّيات الإسمنت المسلّمة، فقد ارتفعت إلى 204 آلاف طن في كانون الأول 2020 مقابل 163 ألف طن في الشهر الذي سبقه و115 ألف طن في كانون الأول 2019. وبذلك تكون هذه الكمّيات قد انخفضت بنسبة 38,9% في العام 2020 قياساً على العام 2019.

### قطاع النقل الجوي

في كانون الأول 2020، بلغ عدد الرحلات الإجمالية من وإلى مطار رفيق الحريري الدولي 2783 رحلة، وعدد الركاب القادمين 155057 شخصاً وعدد المغادرين 118459 شخصاً والعابرين 8614 شخصاً. وعلى صعيد حركة الشحن عبر المطار في الشهر المذكور، بلغ حجم البضائع المفرغة 3035 طناً مقابل 3738 طناً للبضائع المشحونة. وتراجع كلّ من عدد الرحلات بنسبة 62,6%، وحركة القادمين بنسبة 72,6%، وحركة المغادرين بنسبة 70,9%، وحركة شحن البضائع عبر المطار بنسبة 26,3%، وذلك في العام 2020 بالمقارنة مع العام الذي سبق.

جدول رقم 5- حركة مطار رفيق الحريري الدولي وحصة الميديل ايست منها  
في العامين 2019 و 2020

التغير، %	2020	2019	
62,6-	27062	72279	حركة الطائرات (عدد)
	36,5	37,8	منها: حصة الميديل ايست، %
72,6-	1172049	4280141	حركة القادمين (عدد)
	47,1	38,6	منها: حصة الميديل ايست، %
70,9-	1268200	4351380	حركة المغادرين (عدد)
	43,2	38,5	منها: حصة الميديل ايست، %
18,3+	61726	52198	حركة العابرين (عدد)
26,3-	63929	86701	حركة شحن البضائع (طن)
	13,9	28,3	منها: حصة الميديل ايست، %

المصدر: قسم التطوير والتسويق في مطار بيروت الدولي

### حركة مرفأ بيروت

في كانون الأول 2020، بلغ عدد البواخر التي دخلت مرفأ بيروت 116 باخرة، وحجم البضائع المفرغة فيه 369908 أطنان والمشحونة 92517 طناً، وعدد المستوعبات المفرغة 15268 مستوعباً. وفي العام 2020 وبالمقارنة مع العام الذي سبق، تراجع كل من عدد البواخر بنسبة 21,1%، وحجم البضائع المفرغة بنسبة 34,6%، وحجم البضائع المشحونة بنسبة 2,9%، وعدد المستوعبات المفرغة بنسبة 39,6%.

### بورصة بيروت

في كانون الأول 2020، تحسّنت الحركة في بورصة بيروت قياساً على الشهر الذي سبق، فبلغ عدد الأسهم المتداولة 3480130 سهماً بقيمة إجمالية قدرها 29 مليون دولار مقابل 1428230 سهماً بقيمتها الإجمالية 12,5 مليون دولار في الشهر الذي سبق (1527358 سهماً بقيمة 24,6 مليون دولار في كانون الأول 2019). وارتفعت الرسملة السوقية إلى 6724 مليون دولار مقابل 6135 مليون دولار (7759 مليون دولار) في نهاية الأشهر الثلاثة المذكورة على التوالي.

وفي كانون الأول 2020، استحوذت شركة سوليدير بسهميها "أ" و"ب" على نسبة 88,2% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في بورصة بيروت، تلاها القطاع المصرفي مع نسبة 9,1% والقطاع الصناعي (2,6%) والقطاع التجاري (0,1%).

وعند مقارنة حركة بورصة بيروت في العامين 2019 و 2020 يتبين الآتي:

- انخفاض عدد الأسهم المتداولة من 199,6 مليون سهم إلى 49,9 مليون سهم.
- انخفاض قيمة الأسهم المتداولة من 901,6 مليون دولار إلى 242,5 مليوناً.

## ثانياً- المالية العامة

في آب 2020، سجّلت المالية العامة عجزاً بقيمة 657 مليار ليرة مقابل فائض مالي بقيمة 188 مليار ليرة في الشهر الذي سبق (عجز بقيمة 817 مليار ليرة في آب 2019). وتبيّن أرقام المالية العامة (موازنة + خزينة) عند مقارنتها في الأشهر الثمانية الأولى من العامين 2019 و2020 المعطيات التالية:

- انخفاض المبالغ الإجمالية المقبوضة من 11613 مليار ليرة إلى 9262 مليار ليرة، أي بمقدار 2351 مليار ليرة وبنسبة 20,2%. فقد انخفضت كلّ من الإيرادات الضريبية بقيمة 2281 مليار ليرة والإيرادات غير الضريبية بقيمة 694 مليار ليرة، في حين ازدادت مقبوضات الخزينة بقيمة 623 مليار ليرة مع زيادة حسابات الغير الأخرى بقيمة 658 مليار ليرة، علماً أنه تمّ استرداد مبلغ يمثل كوبونات مصرف لبنان عن الأشهر الثلاثة الأولى من العام الحالي. أما في ما يخصّ الإيرادات الضريبية، فقد انخفضت كلّ من الإيرادات الناتجة من الضريبة على القيمة المضافة بقيمة 1199 مليار ليرة وإيرادات الجمارك بقيمة 444 مليار ليرة قابلها ارتفاع الدخل من الضريبة على الفوائد بقيمة 679 مليار ليرة والرسوم العقارية بقيمة 275 مليار ليرة .

- انخفاض المبالغ الإجمالية المدفوعة من 16062 مليار ليرة إلى 13083 مليار ليرة، أي بقيمة 2979 مليار ليرة وبنسبة 18,5%. ونتج ذلك من انخفاض خدمة الدين العام بقيمة 2897 مليار ليرة (من 5005 مليارات ليرة في فترة كانون الثاني- آب 2019 إلى 2108 مليارات ليرة في الفترة ذاتها من العام الحالي)، وذلك بعد إعلان الحكومة اللبنانية عن توقّف تسديد سندات اليوروبندز (أساس وقسيمة) في آذار 2020، كما انخفضت النفقات الأولية، أي من خارج خدمة الدين بقيمة 82 مليار ليرة (إلى 10975 مليار ليرة في فترة كانون الثاني-آب 2020 مقابل 11057 مليار ليرة في الفترة ذاتها من العام 2019)، وقد تراجعت التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان بقيمة 561 مليار ليرة في الفترة قيد الدرس والنفقات على حساب موازنات سابقة بقيمة 129 مليار ليرة ، فيما ارتفعت مدفوعات الخزينة بقيمة 359 مليار ليرة.

- وبذلك، يكون العجز العام قد انخفض من 4449 مليار ليرة في الأشهر الثمانية الأولى من العام 2019 إلى 3821 ملياراً في الفترة ذاتها من العام الحالي، فيما ارتفعت نسبته من 27,7% من مجموع المدفوعات إلى 29,2% في الفترتين المذكورتين على التوالي.

- وحقّق الرصيد الأولي عجزاً كبيراً بمقدار 1713 مليار ليرة في فترة كانون الثاني- آب من العام 2020 مقابل فائض مقداره 556 مليار ليرة في الفترة ذاتها من العام 2019.

ويتبيّن من الجدول أدناه أن خدمة الدين انخفضت قياساً على كلّ من المقبوضات الإجمالية والمدفوعات الإجمالية عند مقارنتها في الأشهر الثمانية الأولى من العامين 2019 و2020.

### جدول رقم 4- تطور بعض النسب المنوية المتعلقة بخدمة الدين العام

ك 2 - آب 2020	ك 2- آب 2019	
16,1	31,2	خدمة الدين العام/المدفوعات الإجمالية
22,8	43,1	خدمة الدين العام/المقبوضات الإجمالية

مصدر المعلومات: وزارة المالية

## سندات الخزينة اللبنانية بالليرة اللبنانية

في نهاية كانون الأول 2020، انخفضت قليلاً القيمة الإسمية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة (فئات 3 أشهر، 6 أشهر، 12 شهراً، 24 شهراً، 36 شهراً، 60 شهراً، 84 شهراً، 96 شهراً، 120 شهراً، 144 شهراً و180 شهراً) إلى 88141 مليار ليرة مقابل إلى 88161 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق (85700 مليار ليرة في نهاية كانون الأول 2019). وبذلك، تكون هذه المحفظة قد ارتفعت بقيمة 2441 مليار ليرة في العام 2020 مقابل ارتفاعها بقيمة 9125 مليار ليرة في العام 2019. وأصدرت وزارة المالية في الشهر الأخير من العام 2020 سندات من فئة 5 سنوات بقيمة 1624 مليار ليرة وسندات من فئة 7 سنوات بقيمة 222 مليار ليرة وسندات من فئة 10 سنوات بقيمة 108 مليارات ليرة بالإضافة إلى السندات من الفئات الأخرى.

جدول رقم 5- توزع سندات الخزينة بالليرة على جميع الفئات (نهاية الفترة- بالنسبة المئوية)

المجموع	180	144	120	96	84	60	36	24	12	6	3	
	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	اشهر	اشهر	
ك 2019 1	100,00	1,65	3,59	35,37	2,14	18,15	23,44	10,60	3,85	1,10	0,08	0,03
ت 2020 2	100,00	1,61	3,49	37,73	0,08	21,00	22,89	9,71	2,05	1,23	0,15	0,07
ك 2020 1	100,00	1,61	3,49	37,86	0,08	21,26	24,54	7,62	2,17	1,18	0,16	0,04

المصدر: بيانات مصرف لبنان

يبين توزع فئات سندات الخزينة بالليرة ارتفاع حصة فئة الخمس سنوات إلى 24,5% من مجموع المحفظة في نهاية كانون الأول 2020 من 22,9% في نهاية الشهر الذي سبق مقابل تراجع فئة 3 سنوات إلى 7,6% مقابل 9,7% في التاريخين تباعاً، فيما عرفت الفئات الأخرى تقلبات طفيفة في الاتجاهين.

وانخفضت قليلاً القيمة الفعلية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة اللبنانية بالليرة إذ بلغت 89424 مليار ليرة في نهاية كانون الأول 2020 مقابل 89580 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق (-156 مليار ليرة). وتوزعت على المكتتبين كالاتي:

جدول رقم 6- توزع سندات الخزينة بالليرة على المكتتبين (القيمة الفعلية- نهاية الفترة، مليار ليرة لبنانية)

ك 2020 1	ت 2020 2	ك 2019 1	
22819	23195	24972	المصارف
%25,5	%25,9	%28,7	الحصة من المجموع
55079	54792	50717	مصرف لبنان
%61,6	%61,2	%58,3	الحصة من المجموع
457	453	455	المؤسسات المالية
%0,5	%0,5	%0,5	الحصة من المجموع
10393	10438	9968	المؤسسات العامة
%11,6	%11,6	%11,5	الحصة من المجموع
676	702	823	الجمهور
%0,8	%0,8	%0,9	الحصة من المجموع
<b>89424</b>	<b>89580</b>	<b>86935</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: مصرف لبنان

لا يزال توزّع حصص المكتتبين في المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة يتّخذ المنحى ذاته، بحيث يظهر انخفاضاً بطيئاً وتدرجياً في حصة المصارف يقابله ارتفاع حصة مصرف لبنان واستقرار حصة القطاع غير المصرفي. وفي نهاية كانون الأول 2020، بلغت حصة المصارف 25,5% مقابل 61,6% لمصرف لبنان و12,9% للقطاع غير المصرفي.

### سندات الخزينة اللبنانية بالعملة الأجنبية

في نهاية كانون الأول 2020، بلغت محفظة سندات الخزينة اللبنانية المُصدرة بالعملة الأجنبية Eurobonds (قيمة الاكتتابات الإسمية زائد الفوائد المتراكمة زائد المتأخرات) ما يوازي 33966 مليون دولار مقابل ما يوازي 33760 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق و31692 مليوناً في نهاية كانون الأول 2019. وفي نهاية كانون الأول 2020، بلغت محفظة المصارف التجارية من إجمالي محفظة سندات اليوروبوندرز 9391 مليون دولار (أي ما نسبته 27,6% من مجموع المحفظة) مقابل 9882 مليون دولار (أي ما نسبته 29,3% من مجموع المحفظة) في نهاية الشهر الذي سبق و13816 مليون دولار (أي ما نسبته 43,6% من مجموع المحفظة) في نهاية كانون الأول 2019.

### الدين العام

في نهاية كانون الأول 2020، ارتفع الدين العام الإجمالي إلى 144108 مليارات ليرة (أي ما يعادل 95,6 مليار دولار على أساس سعر الصرف الرسمي 1507,5 ليرة للدولار) مقابل 143976 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و138150 مليار ليرة في نهاية العام 2019. وبذلك، يكون الدين العام الإجمالي قد ارتفع بقيمة 5958 مليار ليرة في العام 2020 (زيادة بقيمة 9803 مليارات ليرة في العام 2019) نتج من ارتفاع كلّ من الدين بالليرة اللبنانية بقيمة 2483 مليار ليرة والدين المحرّر بالعملة الأجنبية بما يوازي 3475 مليار ليرة (ما يوازي 2305 ملايين دولار).

وبلغ الدين العام الصافي، المحتسب بعد تنزيل ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي، 128975 مليار ليرة في نهاية كانون الأول 2020، مسجلاً ارتفاعاً نسبته 5,3% قياساً على نهاية العام 2019 (+7,3% في العام 2019).

وفي نهاية كانون الأول 2020، بلغت قيمة الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية 89762 مليار ليرة، مشكّلةً حوالي 62,3% من إجمالي الدين العام مقابل ما يعادل 54346 مليار ليرة للدين المحرّر بالعملة الأجنبية، أي ما نسبته 37,7% من الدين العام الإجمالي.

في ما يخص تمويل الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية، انخفضت حصة المصارف من 26,2% في نهاية تشرين الثاني 2020 إلى 25,8% في نهاية كانون الأول 2020 مقابل ارتفاع حصة مصرف لبنان من 60,9% إلى 61,4% في التاريخين المذكورين وشبه استقرار في حصة القطاع غير المصرفي على 12,8% في نهاية العام 2020.

جدول رقم 7- مصادر تمويل الدين المحرر بالليرة اللبنانية  
نهاية الفترة- بالنسبة السنوية

ك 2020 1	ت 2020 2	ك 2019 1	
25,8	26,2	29,0	المصارف في لبنان
61,4	60,9	58,1	مصرف لبنان
12,8	12,9	12,9	القطاع غير المصرفي
<b>100,0</b>	<b>100,0</b>	<b>100,0</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: مصرف لبنان

وفي ما يخص تمويل الدين المحرر بالعملات الأجنبية، جاء توزع حصص المكتتبين كالاتي:

جدول رقم 8- مصادر تمويل الدين المحرر بالعملات الأجنبية  
نهاية الفترة- بالنسبة السنوية

ك 2020 1	ت 2020 2	ك 2019 1	
1,6	1,6	1,9	الحكومات
4,1	4,1	4,1	المؤسسات المتعددة الأطراف
94,2	94,2	93,9	سندات يوروبونذ
0,1	0,1	0,1	سندات خاصة للاستثمارات + مصادر أخرى خاصة
<b>100,0</b>	<b>100,0</b>	<b>100,0</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: مصرف لبنان

ثالثاً: القطاع المصرفي

ابتداءً من كانون الأول 2019، ووفقاً لمبدأ المقاصة (offsetting) الوارد في المعيار المحاسبي الدولي IAS 32 "الأدوات المالية: العرض" والإفصاح عن المقاصة بين الأصول المالية والخصوم المالية في المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 7، تم إجراء مقاصة بين التسهيلات التي حصلت عليها المصارف من مصرف لبنان بالليرة اللبنانية والودائع المقابلة المنشأة بالتزام لدى المركزي بالليرة اللبنانية والتي تحمل تاريخ الإستحقاق ذاته. وبالتالي، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ بعض بنود الميزانية المجمعة للمصارف التجارية: 1- إجمالي الموجودات/المطلوبات، 2- ودائع المصارف لدى مصرف لبنان، و3- المطلوبات غير المصنّفة، بانتت تُنشر على هذا الأساس ولم يعد ممكناً مقارنة تطورها على نحو دقيق في انتظار معطيات تمكّنا من إجراء هذا الأمر.

في نهاية كانون الأول 2020، تراجعت الموجودات/المطلوبات الإجمالية والمجمّعة للمصارف التجارية العاملة في لبنان إلى ما يعادل 283474 مليار ليرة (ما يوازي 188,0 مليار دولار)، مقابل 286892 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و326797 مليار ليرة في نهاية العام 2019، لتكون قد تراجعت بنسبة 13,3% في من العام 2020.

المطلوبات

الودائع الإجمالية في المصارف التجارية

في نهاية كانون الأول 2020، تراجعت الودائع الإجمالية لدى المصارف التجارية، والتي تضمّ ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم، إضافةً إلى ودائع القطاع العام، إلى ما يعادل 218017 مليار ليرة (ما يوازي 144,6 مليار دولار)، وشكّلت 76,9% من إجمالي المطلوبات مقابل 218894 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و246865 مليار ليرة



في نهاية العام 2019. وانخفضت الودائع الإجمالية بنسبة 11,7% في العام 2020، مقابل انخفاضها بنسبة 8,3% في العام 2019.

وارتفع معدّل دولة ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم إلى 80,37% في نهاية كانون الأول 2020 مقابل 80,29% في نهاية الشهر الذي سبقه و76,02% في نهاية العام 2019.

- في نهاية كانون الأول 2020، تراجمت الودائع الإجمالية للقطاع الخاص المقيم لدى المصارف التجارية إلى ما يعادل 168519 مليار ليرة وشكّلت 59,4% من إجمالي المطلوبات، مقابل 170041 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و190566 ملياراً في نهاية العام 2019. وتراجعت هذه الودائع بنسبة 11,6% في العام 2020، مقابل تراجعها بنسبة 7,4% في العام 2019.

وفي التفصيل، انخفضت ودائع المقيمين بالليرة بنسبة 28,3% في العام 2020، كما انخفضت ودائع المقيمين بالعملة الأجنبية بنسبة 5,2%، وارتفع معدّل دولة ودائع القطاع الخاص المقيم إلى 77,58% في نهاية كانون الأول 2020 مقابل 77,49% في نهاية الشهر الذي سبقه و72,35% في نهاية العام 2019.

وفي نهاية كانون الأول 2020، بلغت ودائع القطاع الخاص غير المقيم لدى المصارف التجارية ما يوازي 27352 مليون دولار مقابل 27115 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و32451 مليون دولار في نهاية العام 2019. وتراجعت هذه الودائع بنسبة 15,7% في العام 2020، مقابل تراجعها بنسبة 14,0% في العام 2019.

#### ودائع القطاع المالي غير المقيم

في نهاية كانون الأول 2020، تراجمت ودائع القطاع المالي غير المقيم لدى المصارف التجارية العاملة في لبنان إلى حوالي 6583 مليون دولار مقابل 7151 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و8829 مليون دولار في نهاية العام 2019.

#### الأموال الخاصة للمصارف التجارية

في نهاية كانون الأول 2020، بلغت الأموال الخاصة للمصارف التجارية ما يعادل 30045 مليار ليرة (ما يوازي 19,9 مليار دولار) مقابل 28515 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و31240 مليار ليرة في نهاية العام 2019، وشكّلت 10,6% من إجمالي الميزانية المجمّعة و55,1% من مجموع التسليفات للقطاع الخاص. وتراجعت الأموال الخاصّة بنسبة 3,8% في العام 2020، مقابل ارتفاعها بنسبة 2,8% في العام 2019.

#### الموجودات

##### ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان

في نهاية كانون الأول 2020، تراجمت ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان إلى ما يوازي 166477 مليار ليرة مقابل 167170 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و177468 مليار ليرة في نهاية العام 2019. وتراجعت بنسبة 6,2% في العام 2020.

## التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم

في نهاية كانون الأول 2020، تراجعت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع الخاص المقيم إلى ما يوازي 48288 مليار ليرة أو ما يعادل 32032 مليون دولار، مقابل 32897 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق و44197 مليون دولار في نهاية العام 2019. وبذلك، تكون هذه التسليفات قد انخفضت بنسبة 27,5% في العام 2020، مقابل انخفاضها بنسبة 15,4% في العام 2019. مع الإشارة إلى أن هذه التسليفات لا تتضمن الأوراق المالية التي تملكها المصارف التجارية على القطاع الخاص المقيم.

## التسليفات المصرفية للقطاع العام

في نهاية كانون الأول 2020، تراجعت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع العام إلى ما يعادل 31745 مليار ليرة، مقابل 33158 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و43240 مليار ليرة في نهاية العام 2019. وانخفضت هذه التسليفات بنسبة 26,6% في العام 2020، مقابل انخفاضها بنسبة 14,6% في العام 2019. وفي التفصيل، تراجعت كل من التسليفات المصرفية للقطاع العام بالليرة بمقدار 4826 مليار ليرة في العام 2020 لتبلغ 17588 مليار ليرة في نهاية كانون الأول 2020، والتسليفات للقطاع العام بالعملة الأجنبية بقيمة توازي 6669 مليار ليرة لتبلغ ما يعادل 14157 مليار ليرة.

## الموجودات الخارجية

في نهاية كانون الأول 2020، بلغت الموجودات الخارجية للمصارف التجارية 14023 مليون دولار مقابل 13508 ملايين دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و17601 مليون دولار في نهاية العام 2019. وتراجعت هذه الموجودات بنسبة 20,3% في العام 2020، مقابل تراجعها بنسبة 30,2% في العام 2019.

## رابعاً- الوضع النقدي

### الكتلة النقدية

في نهاية كانون الأول 2020، بلغت الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (م3) بالليرة وبالعملة الأجنبية، ما يوازي 200052 مليار ليرة، مقابل 198875 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و202831 مليار ليرة في نهاية العام 2019. وبذلك، تكون الكتلة النقدية الإجمالية (م3) قد تراجعت بنسبة 1,4% في العام 2020، مقابل تراجعها بنسبة 4,8% في العام 2019. من جهة أخرى، بلغ معدّل دولرة الكتلة النقدية (م3) أي ((م3-م2)/م3) 66,25% في نهاية كانون الأول 2020 مقابل 67,16% في نهاية الشهر الذي سبقه و68,70% في نهاية العام 2019. وتأتى تراجع الكتلة النقدية الإجمالية (م3) والبالغ 2779 مليار ليرة في العام 2020 من:

- تراجع القيمة الإجمالية للموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي (أي المصارف والمصرف المركزي) بما يوازي 10795 مليار ليرة (ما يعادل 7161 مليون دولار). ونتج ذلك عن تراجع الموجودات الخارجية الصافية (غير الذهب) بما يوازي 15898 مليار ليرة (ما يعادل 10546 مليون دولار)، مقابل ارتفاع الموجودات من الذهب بمقدار 5104 مليارات ليرة (3386 مليون دولار) نتيجة ارتفاع سعر أونصة الذهب عالمياً.
- تراجع صافي ديون الجهاز المصرفي على القطاع العام بقيمة 7860 مليار ليرة.
- ارتفاع فروقات القطع المسجلة "سلباً" بقيمة 4547 مليار ليرة.

- تراجع التسليفات الإجمالية الممنوحة من الجهاز المصرفي للقطاع الخاص المقيم بحوالي 18850 مليار ليرة، نتيجة تراجع كلّ من التسليفات بالعملات الأجنبية بما يعادل 17574 مليار ليرة (حوالي 11658 مليون دولار)، والتسليفات بالليرة بما مقداره 1276 مليار ليرة.  
- ارتفاع البنود الأخرى الصافية بقيمة 39274 مليار ليرة.  
وفي العام 2020، ارتفعت الكتلة النقدية بالليرة بمفهومها الضيق (م1) بنسبة 141,6%، في حين ازدادت الكتلة النقدية بالليرة بمفهومها الواسع (م2) بنسبة 6,3%.

م1 (M1) تشمل النقد في التداول بالليرة وودائع القطاع الخاص المقيم تحت الطلب بالليرة في الجهاز المصرفي.  
م2 (M2) تشمل م1 وودائع القطاع الخاص المقيم الأخرى بالليرة اللبنانية لدى الجهاز المصرفي.  
م3 (M3) تشمل م2 وودائع القطاع الخاص المقيم بالعملات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي إضافة إلى سندات الدين التي تُصدرها المصارف في الأسواق الخارجية.

#### معدلات الفوائد

##### معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية

في نهاية كانون الأول 2020، ارتفعت الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة اللبنانية إلى 6,52% مقابل 6,44% في نهاية الشهر الذي سبق ونهاية كانون الأول 2019، وارتفع قليلاً متوسط عمر المحفظة إلى 1693 يوماً (4,65 سنوات) مقابل 1679 يوماً (4,61 سنوات) في نهاية الشهر الذي سبق و1772 يوماً (4,87 سنوات) في نهاية كانون الأول 2019. على صعيد آخر، استقرت معدلات الفائدة الفعلية في شهر كانون الأول 2020 على فئات السندات بالليرة المُصدّرة، وجاءت على النحو التالي: 3,50% لفئة الثلاثة أشهر، 4,00% لفئة الستة أشهر، 4,50% لفئة السنة، 5,00% لفئة السنتين، 5,50% لفئة الثلاث سنوات، 6,00% لفئة الخمس سنوات، 6,50% لفئة السبع سنوات و7,00% لفئة العشر سنوات.

##### معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالعملات الأجنبية (Eurobonds)

في نهاية شباط 2020 (آخر المعطيات قبل إعلان الحكومة عن توقّفها عن دفع جميع سندات اليوروبندز)، بلغ معدل الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالعملات الأجنبية (Eurobonds) 7,38% وبلغ متوسط عمر المحفظة 7,84 سنوات.

#### الفوائد المصرفية على الليرة

في كانون الأول 2020، استمرّ متوسط الفائدة المثقّلة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالليرة اللبنانية في التراجع ليبلغ 2,64% مقابل 2,91% في الشهر الذي سبق (7,36% في كانون الأول 2019)، كما انخفض متوسط الفائدة

المتقلّة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة بالليرة إلى 7,77% مقابل 7,92% (9,09%) في الأشهر الثلاثة المذكورة على التوالي.

وفي كانون الأول 2020، استقرّ متوسطّ الفائدة المتقلّة بين المصارف بالليرة (Interbank Rate) على 3,00% شأنه في الشهر الذي سبق (23,64% في كانون الأول 2019). وكانت العمليات بين المصارف ضعيفة في الشهر الأخير من العام 2020.

ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة على الليرة في عدد من الأشهر:

**جدول رقم 9- تطوّر الفائدة على الليرة، بالنسبة المئوية (%)**

كاتون الأول 2020	تشرين الثاني 2020	كاتون الأول 2019	
2,64	2,91	7,36	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة
7,77	7,92	9,09	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة
3,00	3,00	23,64	المتوسط المتقلّ للفائدة بين المصارف

المصدر: مصرف لبنان

### الفوائد المصرفية على الدولار

في كانون الأول 2020، استمرّ المتوسطّ المتقلّ للفائدة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالدولار لدى المصارف في لبنان في الانخفاض ليبلغ 0,94% مقابل 0,97% في الشهر الذي سبق (4,62% في كانون الأول 2019)، فيما ارتفع المتوسطّ المتقلّ للفائدة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة بالدولار إلى 6,73% مقابل 6,63% (10,84%) في التواريخ الثلاثة المذكورة على التوالي.

وفي كانون الأول 2020، بقي متوسط معدل الليبور على الدولار الأميركي لثلاثة أشهر شبه مستقرّ على 0,23% مقابل 0,22% في الشهر الذي سبق (1,91% في كانون الأول 2019). ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة المصرفية على الدولار في لبنان في عدد من الأشهر:

**جدول رقم 10- تطوّر الفائدة على الدولار، بالنسبة المئوية (%)**

كاتون الأول 2020	تشرين الثاني 2020	كاتون الأول 2019	
0,94	0,97	4,62	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة
6,73	6,63	10,84	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة
0,23	0,22	1,91	متوسط معدل ليبور لثلاثة أشهر

المصدر: مصرف لبنان

### سوق القطع

في كانون الأول 2020، بقي متوسط سعر صرف الدولار الأميركي الرسمي 1507,5 ليرات مع هامش تسعيرة 1501 ليرة للشراء و1514 ليرة للمبيع. فيما بلغ سعر الصرف 3900 ليرة عند شركات تحويل الأموال، وعند

سحب المودعين ودائع بالدولار من أجهزة الصراف الآلي بالليرة اللبنانية، وبلغ الهامش عند الصرافين من الفئة الأولى 3850 – 3900 ، ليقترب من 9 آلاف ليرة في السوق السوداء. يُذكر أن عدد أيام العمل في سوق القطع بلغ 21 يوماً في الشهر الأخير من العام 2020 .

على صعيد آخر، بلغت موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية 24099 مليون دولار في نهاية كانون الأول 2020 مقابل 25041 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق و37282 مليون دولار في نهاية العام 2019. وعليه، تكون هذه الموجودات قد انخفضت بمقدار 13183 مليون دولار في العام 2020 مقابل انخفاضها بقيمة 2392 مليون دولار في العام 2019.

#### مؤشر أسعار الاستهلاك

في كانون الأول 2020، وبحسب مؤسسة البحوث والاستشارات، ارتفع مؤشر الأسعار لمدينة بيروت وضواحيها بنسبة 2,31% قياساً على الشهر الذي سبق وبنسبة 110,68% قياساً على كانون الأول 2019. بينما تبين مقارنة متوسط هذا المؤشر بين العامين 2019 و2020 ارتفاعه بنسبة 65%.

أما مؤشر الأسعار في لبنان الذي تنشره إدارة الإحصاء المركزي، فقد ارتفع بنسبة 8,15% في شهر كانون الأول 2020 قياساً على الشهر الذي سبق وبنسبة 145,84% قياساً على كانون الأول 2019. وتظهر مقارنة متوسط هذا المؤشر بين العامين 2019 و2020 ارتفاعه بنسبة 84,9%.

